

ثم ما معنى أن تجنى الدولة على كل طلب أو شكوى خمسة قروش
رسم تنمية موارد الدولة؟
حاجة تكسف.
خمسة قروش من كل مواطن رسم تنمية موارد الدولة.
أليس هذا هو منطق المالك؟!

الدولة تزيد مواردها على حساب الناس! وليت الأمر وقف عند ذلك،
لقد تعداه إلى العناء واقراً مايلي وأنا أنقله عن جريدة الأهرام بتاريخ
١٠/١١/١٩٨٧، ودعا المصدر المواطنين إلى عدم إحلال طوابع الدمغة محل
رسم تنمية الموارد أو العكس بنفس القيمة، حيث إنهما لا ينفى أحدهما
عن الآخر، فبينما تذهب حصيلة الدمغة لمصلحة الضرائب فإن حصيلة
رسم تنمية الموارد توضع في حساب خاص لدى البنك المركزي، ومعنى
ذلك أن الحصيلة هي المهمة في الحقيقة.
وإذا كنا نذهب إلى مكاتب البريد ونسأل عن طوابع رسم تنمية الموارد
فلا نجدها فلن يتحصل شيء تضعه الحومة في الحساب الخاص لدى
البنك الأهلي أو أي بنك آخر.

وهذا هو الذي يحدث فعلاً الآن، لأن الدولة التي فرضت هذه الضريبة
لم تعمل حسابها، فلم تطبع من دمغة رسم تنمية الموارد ما يكفي، ثم إنها
لم تحسن توزيعها على المكاتب، وهي مكدسة مثلاً في مكاتب بريد
الروضة وغير موجودة في مكتب بريد السيدة زينب، والمواطن المسكين
يجرى من مكتب لمكتب دون جدوى، ولا يستطيع أن يضع على الطلب
طابع دمغة آخر، ويضيع وقته وتتعل مصلحه، وإذا هو وجد طوابع رسم
تنمية الموارد في مكتب ولم يجد طابع الدمغة ذي ثلاثين قرشاً فهو لن
يستطيع أن يضع ستة طوابع كل منها خمسة قروش.
وهذا في رأيي غباء، لأن الطلبات لن تقدم والدولة لن تحصل شيئاً
لا عن طريق هذه الطوابع أو غيرها وهذا في النهاية أحسن للمواطنين.